African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 1, January-March 2023, Page No: 635-651
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2022: 4.338 ISI 2022: 0.510

أثر أداء المدقق الداخلي علي جودة التقارير المالية: دراسة حالة البنوك الليبية التجارية

على عبد الله اكريم*
طالب دكتوراه، المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، جامعة منوبة، تونس

The impact of the internal auditor's performance on the quality of financial reports: a case study of Libyan commercial banks

Ali Abdoullah Omar Ikryim*
Higher Institute of Accounting and Institutional Management, Manouba University, Tunisia

*Corresponding author krym1967@yahoo.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-01-29 **تاريخ القبول:** 2023-03-17 **تاريخ النشر:** 2023-03-29

الملخص
تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دوراً هاماً في الأداء المالي للبنوك حيث أنها لا تقتصـــر مهمتها على القيام بوظيفة الرقابة فحسـب، بل أيضـاً توفير الضـمانات لأصـحاب المصـلحة. كما يُطلب من المدقق الداخلي إجراء تقييم لحالة الضـوابط الداخلية بالإضـافة إلى تقديم توصـيات بشـأنها ولو بشـكل مسـتقل إلا أن هذه الوظائف تتأثر سلباً بتدخلات الإدارة العليا مما يؤدي إلى تأثير سلبي كبير على الأداء المالي للبنوك، وكما أنها قد تتأثر بحجم لجنة التدقيق. وعلى وجه التحديد، استند هذا البحث في تحقيقه إلى تأثير المدقق الداخلي ببعديه (الاسـتقلالية، وحجم لجنة التدقيق) على جودة الأداء المالي للبنوك التجارية الليبية. وقد اسـتخدمت الدراسة المنهج الكمي الوصفي التحليلي في جمع البيانات واختبار الفرضيات، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في قطاع البنوك التجارية الليبية. كما قامت الدراسـة بتوزيع 300 اسـتبانة على البنوك الليبية، تم جمع 284، كان منها 268 صـــالحة للتحليل. أشـــارت النتائج أن أداء المدقق الداخلي يؤثر على جودة التقارير المالية، وأما فيما يخص كل من الاســتقلالية وحجم إدارة التدقيق الداخلي. فقد بينت النتائج أن استقلالية المدقق الداخلي لها أثر ذو دلالة احصائية على جودة التقارير المالية، وأما فيما يخص حجم ادارة التدقيق فإنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصـــائية على جودة التقارير المالية. وعليه، توصـــي الدراســـة بإجراء دراسـات اخرى لتعزيز اسـتقلالية المدقق الداخلي، والنظر في عوامل اخرى من شـأنها أنها قد تؤثر على جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: أداء المدقق الداخلي، الاستقلالية، حجم لجنة التدقيق، جودة التقارير المالية، البنوك الليبية التجارية.

Abstract
The internal audit function plays an important role in the financial performance of banks as its mission is not only limited to performing the oversight function but also providing guarantees to stakeholders. The internal auditor is also required to conduct an assessment of the state of internal controls in addition to making recommendations regarding them, even independently, but these functions are negatively affected by the interventions of senior management, which

leads to a significant negative impact on the financial performance of banks, and they may also be affected by the size of the audit committee. Specifically, this research based its investigation on the effect of the internal auditor in its two dimensions (independence and size of the audit committee) on the quality of the financial performance of Libyan commercial banks. The study used the quantitative, descriptive, and analytical approach in collecting data and testing hypotheses, and the study population consisted of workers in the Libyan commercial banking sector. The study also distributed 300 questionnaires to Libyan banks, of which 284 were collected, of which 268 were suitable for analysis. The results indicated that the performance of the internal auditor affects the quality of financial reports, with regard to both independence and the size of the internal audit department. The results showed that the independence of the internal auditor has a statistically significant impact on the quality of financial reports, and with regard to the size of the audit department, there is no statistically significant impact on the quality of financial reports. Accordingly, the study recommends conducting other studies to enhance the independence of the internal auditor, and considering other factors that may affect the quality of financial reports.

Keywords: internal auditor performance, independence, size of the audit committee, quality of financial reports, Libyan commercial bank.

المقدمة

غالبًا ما يُنظر إلى التدقيق الداخلي على أنه نشاط شامل مراقبة، فهو عبارة عن وظيفة طويلة الأمد وأداة فعالة للإدارة في العديد من المنظمات وخاصة في المؤسسات المالية المدرجة حيث أنه يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز ثقة المستثمرين وتوجيه قراراتهم الاستثمارية (Holt, & DeZoort, 009) وفي هذا الصدد، تم تقديم قانون ساربينز أوكسلي (SOX) في عام 2000 في الولايات المتحدة والذي قدم لوائح تتطلب من المؤسسات المالية المدرجة توظيف مدققين داخليين ذوي خبرة محاسبية وكذلك احتضان استقلال المدققين الداخليين، تم إجراء أبحاث عالمية حول الاستقلال والموضوعية والخبرة والخبرة. لقد جذبت مؤهلات المدققين الداخليين اهتمام العديد من الباحثين (Sarens, 2009; Sarens, & De Beelde, 2006). في إحدى الدراسات، أفادت دراسة (Burnaby, & Hass, 2011)أن معظم البنوك المدرجة في الأمريكتين وخاصة تلك الموجودة في الولايات المتحدة وكندا على عكس أمريكا اللاتينية امتثلت للوائح التدقيق الداخلي التي تتطلب استقلال المدققين الداخليين. أفادت دراسة (Dickins, & O'Reilly, 2009) أن استقلالية المدققين الداخليين كانت مهمة في بناء ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية ذات السوق المتوسطة المدرجة في الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، أفاد (Al Matari, & Mgammal, (2019) أن الشركات المالية المدرجة في البورصة في كثير من البلدان والتي اعتمدت حوكمة الشركات التي تتميز باستقلالية المدققين الداخليين سجلت أداء مالي أفضل من تلك التي كانت إدارية ورفضت القرارات الأخلاقية للمدققين الداخليين. وعليه، يُعد التدقيق الداخلي (IA) مفتاحًا لا غنى عنه في مساعدة المنظمات المالية على تحقيق أهدافها، كما أنه يُعتبر نشاط ضمان واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة وتحسين فعالية عمليات المنظمة مثل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة (Dellai, & Omri, 2016) ولذلك فإن جودة التدقيق الداخلي تقوم بتحسين الأداء المالي للمنظمة المالية، ويلعب دورًا حاسمًا في حماية المنظمات من المخاطر، ومكافحة الفساد، وحماية الأصول، والتحقق من الامتثال للسياسة والتعليمات التنظيمية، وتعزيز موثوقية وجودة التقارير المالية (Hazaea, et al., 2020)

وفيما يخص جودة التدقيق الداخلي وأداء الشركة المالية، فإن معهد المدققين الداخليين (IIA) يُعرّف التدقيق الداخلي بأنه "نشاط مستقل وموضوعي للتأكيد والاستشارات يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، فهو بدوره يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة(Selim, et al., 2009) . ووفقاً للتعريف السابق فإن التدقيق الداخلي يقدم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات والاستشارات للمساهمة في تحقيق أهداف

الشركة وزيادة الأداء المالي والإداري، وكما أنه يُعتبر أداة مفيدة تهدف إلى فحص مدى موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية التي تأتي من الوحدات التنظيمية المختلفة، ومراجعة السياسات التنظيمية المستخدمة لحماية الأصول، وتقديم توصيات بشأن عمليات إدارة المخاطر والرقابة.
علاوة على ذلك، يُعتبر التدقيق الداخلي عنصرا هاما في إطار حوكمة الشركات في المنظمة، لأنه يتضمن الأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة ولجان التدقيق لتقليل تكاليف الوكالة وتعزيز أداء الشركات (Abdullah, et al., 2018) في الواقع، يمكن تحسين أداء المنظمة وجودة التقارير المالية من خلال وظيفة المدقق الداخلي يعتبر أمر بالغ الأهمية. مما لا شك فيه، أن العديد من الدراسات التجريبية أثبتت أن جودة التدقيق الداخلي يتم تقييمها على أساس الامتثال لمعايير التدقيق الداخلي، وكفاءة واستقلالية المراجعين الداخليين، فضلا عن حجم إدارة التدقيق الداخليو غيرها من العوامل المرتبطة بأداء وكفاءة التدقيق الداخلي. وقد أثبتت مثل هذه الدراسات أن هذه العوامل لها أثر مفيدة على الأداء المالي للشركات (Alzeban, & Gwilliam, 2014; Chang,et al., 2019)
وفي هذا السياق، تم اجراء دراسة من قبل (Newman, & Comfort, 2018).على 25 موظفًا من أفريقيا، حيث قامت شركة Sun Limited بالتحقيق في إمكانية خلق القيمة لـ IAF داخل المنظمة وتأثيرها على الأداء المالي. وعليه، كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين أداء المدققين الداخليين وجودة الأداء التقارير المالية من خلال توظيف معايير التدقيق الدولية IAF، والتي تقاسبعوامب تؤثر على أداء المدققين الداخليين ومنها حجم قسم التدقيق الداخلي، وكفاءة وخبرة المدققين الداخليين، والأداء المالي للمنظمة، وغيرها في هذا السياق.
وفي صورة أخرى يمكننا الاشارة الى القول إنه قد تغيّر دور وظيفة التدقيق الداخلي بسبب التحولات في ممارسات الشركات الدولية. أي أنه يحقق عوائد أفضل للمنظمة وبشكل تحسيني مستمر لأداء الشركة (Betti, & Sarens, 2021; Soh, & Martinov-Bennie, 2011) أجرى العديد من الباحثين دراسات حول العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي والأداء المالي للشركات. وعليه، أشارت الدراسات أنه يمكن تحديد طرق تحسين كفاءة الشركة والمساعدة في تقليل النفقات العامة من خلال التدقيق الداخلي الفعال، لأن التدقيق الداخلي الفعال يمكن أن يحمي الشركة أيضًا من الخسائر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للشركة (Eldaia, et al., 2019)، كما أكدت إنه وجود وظيفة تدقيق داخلي تتسم بالفعالية والكفاءة يساعد على تحقيق مستوى متزايد من قيمة المساهمين (Jarah, et al., 2022). ومع ذلك، فإن وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة لها علاقة مباشرة بتحسين الأداء المالي للشركة (Feizizadeh, 2012) تعد الصفات الفعالة والمدركة، والتي يتم تحديدها عادةً على أنها جودة واضحة، ضرورية للتدقيق لإنتاج تأثيرات أيجالبة وفاعلة، فمما لا شك فيه، أنه يتم تطوير عمليات المنظمة بشكل جيد من خلال جودة التدقيق الداخلي حيث أن التقارير المالية للشركة تعكس سمات المدققين الداخليين، وأن جودة التدقيق الداخلي الأعلى قادرة على تقييد إدارة الأرباح بشكل أفضل، وبالتالي تعزيز جودة التقارير المالية (Ching, et al., 2015).

مشكلة الدراسة

إن الواقع الحالي متأثر بشكل واضح من اتساع نطاق العولمة، مما يؤدي إلى زيادة التجانس في أسواق رأس المال. فقد أدت عولمة أسواق رأس المال إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات بين المستثمرين الأجانب، فضلاً عن رغبتهم في معايير موحدة لإعداد التقارير المالية. فالمستثمرون يحتاجون إلى معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة حتى يتمكنوا من الاستثمار في الأسواق الأجنبية. ومن هنا يمكننا الاشارة إلى ضرورة وجود للمدقق الداخلي للمنظمة لأن اتساع نطاق العولمة أدى إلى زيادة الحاجة إلى معايير التقارير المالية وجودتها بين المستثمرين (Knechel, 2021; Rysin, et al., 2021)وفي الواقع، وبشكل أكثر تعمقاً، فإن تزايد حالات الفشل والفساد المالي الناتجة عن أخطاء عدم اتخاذ القرارات السليمة المبنية على معلومات صحيحة وعدم الالتزام بالمعايير، أدى إلى ضرورة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية في المؤسسات ومنها البنوك مما أدى إلى الأهمية التي تستدعي ضرورة تطوير دور المدقق الداخلي. وهذا بدوره، أدى إلى ضرورة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية في مؤسسات الدولة كالبنوك، وأدى إلى أهمية أن يتولى مسؤوليات جديدة تساعده في الوقاية من حالات الاحتيال والفساد والإعسار والاستغلال المالي، أي ضرورة وجود أداة لمكافحة الفساد

المالي، خاصة بعد فشل المدقق الخارجي في الكشف المبكر عن مخاطر النشاط وإصدار التقارير دون الرجوع إليها، فالمدقق الخارجي المسؤول عن منع حالات الاحتيال والفساد والإعسار والاستغلال المالي، وهو مسؤول أيضًا عن منع الاستغلال المالي، وهو بدوره لا يستطيع أن يعمل كما هو المدقق الداخلي. وعليه، سعت الدراسة إلى وضع السؤال الرئيسي وهو:

أثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي، الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة على التقارير المالية للبنوك الليبية

1-1 أثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي) علي جودة التقارير المالية: دراسة على التقارير المالية للبنوك الليبية

2-1 أثر أداء المدقق الداخلي (الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة على التقارير المالية للبنوك الليبية

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى إبراز واختبار أثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي، الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة على التقارير المالية للبنوك الليبية، وعليه تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- معرفة أثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي) علي جودة التقارير المالية: دراسة علي التقارير المالية للبنوك الليبية.
- معرفة أثر أداء المدقق الداخلي (الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة علي التقارير المالية للبنوك الليبية.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحديد العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، تم تطوير الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي، الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة علي التقارير المالية للبنوك الليبية.

H_{0_1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أداء المدقق الداخلي (الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة علي التقارير المالية للبنوك الليبية.

H_{0_2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي) علي جودة التقارير المالية: دراسة علي التقارير المالية للبنوك الليبية.

الإطار النظري

جودة التقارير المالية

نظرًا لأن كل فئة من المستخدمين الذين يبحثون عن المعلومات المالية سيكون لديهم توقعاتهم الخاصة حول المعلومات التي يمكن اعتبارها مفيدة في المؤسسات المالية، أصبحت جودة التقارير المالية (FRQ) موضوعًا جذابًا للغاية للباحثين والمستثمرين على حد سواء. بالإضافة الى ذلك جودة التقارير المالية ليست مؤشرا سهلا يمكن قياسه أو ملاحظته مباشرة (Jonas, & Blanchet, 2000) فالتقارير مالية ذات جودة عالية تمنع خداع العملاء أو إرباكهم من خلال نقل معلومات مالية شفافة وشاملة(Biddle, et al., 2009) . فجودة التقارير المالية يتم تعريفها على أنها الدقة التي يمكن بها إرسال المعلومات حول أنشطة الشركة للمستثمرين في الأسهم حول عمليات الشركة، وخاصة فيما يتعلق بتدفقاتها النقدية. يمكننا زيادة فائدة المعلومات المالية من خلال تقديمها في وثيقة ذات صلة وموثوقية من خلال مراعاة الجوانب النوعية للتقارير المالية، والتي تكون في ذاتها قابلة للمقارنة وحسن التوقيت والتحقق والفهم في مجلس معايير المحاسبة المالية (Kariuki, 2009). ومن ناحية أخرى، بمكننا القول إن جودة التقارير، كما حددها

(Elbannan, 2011) هي الدرجة التي تعكس بها التقارير المالية للشركة حالتها الاقتصادية الأساسية وأدائها طوال فترة القياس.
عند النظر إلى الدور الحيوي الذي تقوم به جودة التقارير المالية فيما يتعلق باتخاذ القرار لكل من المستخدم الداخلي والخارجي، (Al'Alam & Firmansyah, 2019) وهذا من شأنه أن يجذب المزيد من المستثمرين ويدفع الإدارة نحو إدارة التدفق النقدي بطريقة ستكون مفيدة لكل من الإدارة والمستثمرين. ومن الناحية المثالية، سيتمكن المحللون دائمًا من الوصول إلى التقارير المالية التي تستند إلى معايير التقارير المالية السليمة، مثل تلك الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). كما توفر التقارير المالية عالية الجودة معلومات مفيدة للمحللين في تقييم أداء الشركة وتوقعاتها، وكما تحتوي التقارير المالية منخفضة الجودة على معلومات غير دقيقة أو مضللة أو غير كاملة.

التدقيق الداخلي

تطور التدقيق الداخلي

تكمن أهمية التدقيق الداخلي IA في العالم بالنظر إلى تطوره التاريخي. قبل عام 1941، كان التدقيق الداخلي في المنظمات مجرد وظيفة كتابية بسبب عدم وجود إرشادات مهنية في تلك الأيام. في عام 1941، كانت هناك زيادة في تطوير التدقيق الداخلي نتيجة أحداث مهمة. في ذلك العام، تم إنشاء معهد المدققين الداخليين (Lee, 2020). بحلول عام 1978، تمت الموافقة على المعايير المهنية من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA) لوظيفة التدقيق الداخلي التي قدمت تعريفًا للتدقيق الداخلي IA على النحو التالي: "التدقيق الداخلي هو نشاط تقييم مستقل تم إنشاؤه داخل منظمة كخدمة للمنظمة. كما إنه يُعرف على أنه عنصر تحكم يعمل من خلال فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الأخرى".

أدوار التدقيق الداخلي

نتيجة لقضايا المحاسبة العالمية، حظيت إدارة التدقيق الداخلي باهتمام كبير باعتبارها حجر الزاوية في حوكمة الشركات (Hazaea, et al., 2020; Rehman, 2022). هذا لأن التدقيق الداخلي IA من العوامل المهمة والتي بدورها تمنح الثقة في ملاءمة أنشطة المنظمات(Soh, & Martinov-Bennie, 2011) . تركز الجودة العالية للتدقيق الداخلي أيضًا على تحسين إعداد التقارير المالية من خلال ضمان الامتثال للمعايير(Prawitt, et al., 2009) . وهذا يدل على أن دور التدقيق الداخلي أصبح واسعا لدرجة أنه يساهم في تقليل مخاطر الفساد في القطاع العام، وبالتالي تحقيق أهدافهم في تحسين الخدمات المقدمة.

فعالية التدقيق الداخلي

تم إنشاء الدقيق الداخلي IA الحديث على "العناصر الثلاثة للفعالية والكفاءة والاقتصاد" (Lenz, & Hahn, 2015)، لكي تعتبر وظيفة المدقق الداخلي فعالة، يجب أن تكون جميع المبادئ موجودة وتعمل بفعالية. قد يكون استيفاء المبادئ الأساسية مختلفًا تمامًا من منظمة إلى أخرى، ولكن الفشل في الوصول إلى أي من المبادئ قد يعني أن نشاط التدقيق الداخلي لم يكن فعالًا بالقدر الذي يمكن أن يكون عليه في تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي. على وجه التحديد، تشمل المبادئ الأساسية ما يلي:

1) إظهار الكفاءة والعناية المهنية الواجبة.
2) إثبات النزاهة.
3) مستقلة.
4) تتبع أهداف واستراتيجيات المنظمات.
5) يتم وضعها بشكل صحيح وتتمتع بالموارد الكافية.
6) تثبت الجودة والتقدم المستمر.
7) التواصل بكفاءة.
8) يعزز التطوير التنظيمي،
9) استباقي، ثاقب، يركز على المستقبل.

10) يوفر ضمانًا قائمًا على المخاطر (IIA, 2017). لذلك، يساهم التدقيق الداخلي الفعال في الرقابة على القطاعات بطرق مختلفة.
يمكن أن يدعم التدقيق الداخلي الفعال منظمة في تحقيق أهدافها من خلال:
(1) تحديد فعالية وكفاية أنظمة المحاسبة الداخلية وضوابط العمل في المنظمة.
(2) مراجعة الامتثال للإجراءات والخطط والسياسات واللوائح.
(3) يقيم ويزيد من فعالية إدارة المخاطر ونظام التحكم الداخلي.
(4) يقدم معلومات مالية وغير مالية ومعلومات داخلية وخارجية تساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية،
(5) يستعرض وسائل حماية الأصول (Alzeban, 2010).

العوامل التي تؤثر على فعالية التدقيق الداخلي

استقلالية المدقق الداخلي

ركز واضعو المعايير والهيئات المهنية وزنًا متزايدًا على ضرورة الاستقلالية على الرغم من حقيقة أن المدقق الداخلي عادة ما يكون موظفًا في المنظمة (Alzeban & Gwilliam, 2014). هذا بسبب طبيعة وظيفتهم داخل المنظمات، في حين أن الاستقلال هو أحد الأركان الأساسية لتعريف المدقق الداخلي IA. وهذا ما أكده معهد المدققين الداخليين (IIA) "يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب أن يكون المدققون الداخليون موضوعيين في أداء عملهم" (IIA, 2017). علاوة على ذلك، تشير المعايير المهنية العالمية إلى أنه يمكن تحقيق الاستقلال المناسب من خلال رفع التقارير إلى المستويات داخل المنظمات التي يمكن أن تمكن إدارة التدقيق الداخلي من أداء مسؤولياتها دون تدخل، والحصول على إذن بالوصول إلى الموظفين والسجلات والإدارات، تجنب تضارب المصالح، وجود ارتباط مباشر مع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، امتلاك صلاحيات تعيين وعزل رئيس التدقيق الداخلي دون سيطرة الإدارة التنفيذية ، وعدم القيام بأعمال غير رقابة (Alzeban & Gwilliam, 2014).
يؤدي استقلالية قسم التدقيق الداخلي في المؤسسات والمنظمات الى تعزيز الخدمات ومصداقيتها وقيمتها من المبادئ الأساسية (Stewart, & Subramaniam, 2010). وبالتالي، إذا كان المدققون مستقلين، فإن رأيهم سيعزز مصداقية التقارير المالية (Arens, et al., 2016) والمساءلة Bananuka, et al., (2018). أشار (Vanasco, 1996) إلى أنه بدون الاستقلال، لا يمكن قبول النتائج المرجوة من المدقق الداخلي IA. وبالتالي، فإن موقع المدقق الداخلي IA في المنظمات محدود، وهي وحدة منظمة يجب أن تتمتع بنطاق واسع من الاستقلالية لتنفيذ أنشطتها بطريقة مناسبة (Arena & Azzone, 2009). يخلص (Bou-Raad, 2000) إلى أن قدرة إدارة التدقيق الداخلي يتم تقييمها بناءً على مدى استقلالية التدقيق الداخلي عن الإدارة وعن المسؤوليات التشغيلية الأخرى.
بناءً على ما تقدم، فإن استقلالية المدققين الداخليين ترفع مستوى الثقة بين الموظفين لأن الاستقلال قد يقلل من مستوى الصراع بين الولاء لمديرين معينين والولاء لصاحب العمل، ويمنح المدققين بيئة عمل مفعمة بالأمل يمكنهم من خلالها إنجاز مهمتهم دون ضغوط (Abu-Azza, 2012). وبالمثل، ذكر (Abbott, et al., 2016) بأن فعالية المدقق الداخلي IAF تعتمد على الأدوار التكميلية للكفاءة والاستقلالية. ومن ثم، فإن المدققين الداخليين مستقلين بما فيه الكفاية، عندما يكونون قادرين على تنفيذ عملهم بموضوعية ودون أي تدخل من الأطراف الأخرى في منظمة (Cohen & Sayag 2010)، ويمكنهم تحقيق الشراكة (Mihret & Yismaw, 2007).

حجم إدارة التدقيق الداخلي

هناك بالتأكيد ضرورة لتزويد مكتب التدقيق الداخلي بالموارد الكافية لأداء واجباته ومسؤولياته بشكل صحيح وفعال (Alzeban & Gwilliam, 2014). وبالتالي، فإن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ISPPIA، "معيار إدارة الموارد" تنص على أن الرئيس التنفيذي للتدقيق يجب أن يضمن أن موارد التدقيق الداخلي كافية للحصول على الخطة المعتمدة. في هذا السياق، يشير مصطلح "ملائم" ضمنيًا إلى ضرورة وجود حجم كافٍ من قسم التدقيق الداخلي للاضطلاع بمسؤولياته أو واجباته بكفاءة

(Alzeban, 2010). علاوة على ذلك، يعتبر التدقيق الداخلي عملية معقدة تتطلب معرفة ومهارات متعددة التخصصات (Susmanschi & Georgescu, 2014). من المتوقع أن يكون لدى أقسام التدقيق الداخلي هيكل إدارة هرمي، حيث يتحكم المديرون في حجم ادارة التدقيق الداخلي من خلاله. من ناحية أخرى، من المرجح أن يؤدي المدققون في الوظائف الموكلة إليهم مجموعة متنوعة من المسؤوليات ويشاركون في أنواع مختلفة من الارتباطات (Prawitt, et al., 2009). ومن ثم، عندما يكون هناك عدد كافٍ من الموظفين، فمن المحتمل أن يزداد فريق التدقيق الداخلي (Rogala & Wereda, 2015). وقد ينطبق هذا على جميع القطاعات العامة والخاصة والتي دائما ما تتصف بالمخاطر والتعقيدات، وبالنسبة للقطاع العام بتصف أكثر في وجود حالات الفساد في العديد من الهيئات العامة.

على الرغم من ذلك، فإن عدم وجود عدد كافٍ في قسم ادارة التدقيق الداخلي هو أحد المشاكل المعتادة والتي تواجه المدققين الداخليين (Ali, et al., 2010; Rahahleh 2016). على سبيل المثال، ذكرت دراسة (Ahmad et al., 2009) أن العدد غير الكافي من المدققين الداخليين هو القضية الرئيسية التي تحد من نجاح وظيفة المدقق الداخلي وانتاجيته IAF في المؤسسات. وكما ذكرت دراسة (Rahahleh 2016) عن قلة عدد موظفي التدقيق الداخلي، وهذا بدوره يحمل عبء ثقيل على العاملين، وعدد كبير من الأعمال المكتبية التي تستنفد جهودهم كانت عقبات حددت فاعلية وحدات التدقيق الداخلي. ذكرت دراسة Barac, (& Van Staden, 2014) أنه في الإدارات الحكومية في جنوب إفريقيا كانت تعمل لجان التدقيق الداخلي في ظل قيود واسعة النطاق من الموظفين والميزانية التي أعاقت قدرتهم على الالتزام بمواثيق التدقيق الداخلي IA الخاصة بهم والوصول إلى توقعات إدارتهم.

أسس التدقيق الداخلي في البنوك

يشهد القطاع المصرفي تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة، ونتيجة لذلك يتم تطبيق لوائح جديدة. مع تنفيذ متطلبات بازل، يتم إعطاء أهمية أكبر لعمليات تدقيق البنوك القائمة على المخاطر. في الوقت الحالي، تركز إدارة البنوك على وضع إطار عمل قوي من شأنه تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن المراجعة الداخلية للبنوك ضرورية، حيث أنه مطلوب تدقيق داخلي دوري لمراقبة نظام البنك للرقابة الداخلية والإجراءات. تساعد عملية التدقيق الداخلي الجيدة الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل فعال. إنه يمنحهم تأكيدًا على المخاطر والأداء التشغيلي للبنك. بناءً على حجم وقيمة معاملاته، يجب على كل بنك إجراء تدقيق داخلي للوفاء بمسؤولياته وتحقيق أهدافه.

فى هذا النطاق يوضح (بولخوة & الشريف2016، عمیار& نور الدين،2018) أن التدقيق الداخلي مهم من حيث تطويع الجهود لإنجاح عمليات المراقبة والتعرف على المخاطر المحتملة في البنوك. حيث أنه لابد وأن يكون هناك مجموعة من الأسس التي تساهم فى تحسين الأداء وهي أسس تتعلق بالتدقيق الداخلي.

تنقسم الأسس التي يحتاجها التدقيق الداخلي إلى:

1. **الأسس الإدارية:** وهي مجموعة من الأسس التي تتعلق بالإدارة ويستند إليها البنك من حيث عدة مهام رئيسية يجب القيام بها
2. **الأسس المالية والمحاسبية:** وهي مجموعة من الأسس التي تتعلق بالأمور المالية وفقا لنطاق التدقيق المحاسبي.

عناصر التدقيق الداخلي في البنوك وأهميته.

يمكن حصر عناصر التدقيق الداخلي في البنوك من خلال ما يلي:

1. **تقدير المخاطر البنكية:** حيث تتعرض البنوك لمخاطر مختلفة من خلال تلك الأنشطة والخدمات التى تتعلق بها والتي تنتج عن عوامل متنوعة سواء داخلية او خارجية. لذلك، فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وتأثيرها على الجوانب الإدارية والمالية ضروري لنجاح مهمته، ومن أجل فهم طبيعة هذه المخاطر، يجب أن يكون على دراية بالمحددات الخارجية والداخلية للبنك. تنعكس المحددات الخارجية في بيئة الاستثمار العامة للبلد، بما في ذلك، على سبيل المثال، القوانين التي تحكم الأنشطة الاقتصادية، والقوانين المصرفية والبنك المركزي، وقوانين سوق المال. أما المحددات الداخلية فتتجسد في قواعد وأسس تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع الصلاحيات الداخلية للبنك بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين

التنفيذيين. من خلال التحديد المسبق لحدوث هذه المخاطر واستخدام التقنيات والأساليب التي تساعد على تنفيذ عملية المراجعة بكفاءة وفعالية.

2. **إجراءات التدقيق الداخلي**: بعد أن يتلقى المدقق أمر التعيين بتوجيه من الفرع المسؤول ويحافظ على سرية أفعاله تمامًا، فسوف يسلم أمر التعيين إلى مدير الفرع عند وصوله، ويطلب منه إصدار إشعار لموظفي الفرع يطلب منهم ذلك. تسهيل عمل المدقق، وتسليم جميع السجلات والمستندات لهم لمعالجتها. كما قام مدير الفرع بالتواصل مع البنك المحلي، وطلب تأكيد رصيد حساب الفرع والمعاملات معهم لصالح الفرع، وإرسال كشوفات إلى جميع الديون والائتمانات وأصحاب الحسابات المجمدة، ويطلب منهم إثبات رصيدهم، العلاقة مع الفرع، وكذلك بيان بصحة الرصيد وطريقة الفروق (إن وجدت). بعد الانتهاء من هذه الإجراءات، يبدأ المراجعون مهامهم باستخدام ورقة العمل.

أ. ورقة العمل: وتشمل جميع الأدلة والقرائن التي جمعتها سلطة الائتلاف المؤقتة والإجراءات التي اتبعها والنتائج التي تم الحصول عليها وأسس ودرجة الأدلة التي يعتمد عليها المدقق في إعداد التقرير. عمليات التفتيش التي أجراها وأدلة الرعاية المهنية المتبعة أثناء عمليات التفتيش. تهدف ورقة العمل هذه إلى: تقييم نظام الرقابة الداخلية، تنفيذ إجراءات المراجعة، إعداد التقارير، مراجعة المبادئ التوجيهية للسنوات القليلة القادمة (طواهرى & مسعود, 2003, ص 162).

ب. وسائل الحصول على أدلة الإثبات: حيث أنها تشير إلى مجموعة من الأدلة التى تشمل ما يلي:

1. الجرد الفعلي: توفر النتيجة النهائية لعملية الجرد دليلًا ماديًا على وجود الاستثمار والمخزون الفعلي في النماذج الموقعة من قبل جميع الأطراف المشاركة في العملية، صحة الحسابات المضمنة.
2. مراجعة المستند: يتحقق المدقق من المستند لتحديد مدى صحته ويتحقق من أن كل معاملة وسجل محاسبي له مستند موثوق به، النتائج في وقت قياسي.
3. التأكيدات: التأكيدات على صحة أو عدم صحة الرصيد من قبل المدين والدائنين.
4. الاستفسارات: هذه لإثبات صحة المعلومات التي تم الحصول عليها، ولتحديد تحقيق الأهداف والامتثال.
5. المقاربات: يقوم المدقق بمطابقة السجلات المحاسبية الخاصة بمذكرات البنك مع العمل الذي تم إنجازه على مستوى البنك من خلال الكشوفات المرسلة من قبله (طواهرى & مسعود, 2003, ص 162).

واقع تنظيم وممارسة التدقيق في البنوك الليبية

في السنوات الأخيرة، حاولت ليبيا، مثل العديد من الدول الناشئة الأخرى، الدخول في الاقتصاد العالمي، من خلال التحرك نحو الخصخصة وإنشاء البورصة، واعتناق تقنيات الرأسمالية والعولمة، بما في ذلك المحاسبة، التي تؤدي إلى صراعات حتمية مع السياسة والهوية الوطنية. وبالتالي، فإنها تواجه تحديات في تبني السياسات الاقتصادية (بما في ذلك الخصخصة) والأنظمة التنظيمية السائدة في الدول الغربية. هذه التحديات مماثلة لتلك التي تواجهها الاقتصادات النامية الأقل ثراءً. ومع ذلك، سيشكل هذا التحول تحديات كبيرة لمهنة المحاسبة في البلاد. في كل من الاقتصادات النامية والناشئة، يعد إنشاء مهنة محاسبة مؤهلة عاملاً حاسمًا.

في عام 2010، أصبح قانون حوكمة الشركات الليبي (LCGC) إلزاميًا. يتكون هذا القانون من ستة أقسام: الأول يناقش المبدأ المركزي لحوكمة الشركات وأهميته في ضمان إجراء العمليات المصرفية بأمان وحماية مصالح المساهمين، بالإضافة إلى شرح للعديد من المصطلحات المستخدمة في هذا القانون. القسم الثاني يحدد حقوق المساهمين بما في ذلك كيفية اتخاذ القرارات في الجمعية العامة للمساهمين. يحدد القسم الثالث معايير تعيين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ويشرح ما يجب عليهم فعله لأداء واجباتهم تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب الديون بكفاءة وفعالية. يتناول هذا القسم دور مجلس الإدارة في اختيار الإدارة والإشراف عليها، والعلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. يحدد القسم الرابع اللجان الفرعية لمجلس الإدارة لمساعدة مجلس الإدارة على أداء واجباته ومسؤولياته. وتشمل هذه اللجان الفرعية لجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التعيين والمكافآت، بينما يتناول القسمان الخامس والسادس الإفصاح عن ممارسات حوكمة الشركات التي تنفذها البنوك وبعض المتطلبات الأخرى، مثل عدد من التزامات مساهمي القطاع العام. هذا القانون أصبح الآن إلزاميًا، إلا أن معظم الشركات الليبية

لا تزال في المراحل الأولى من تنفيذ حوكمة الشركات ولا تزال هناك أوجه قصور واسعة النطاق. لا تزال اللوائح التنظيمية غير كافية، وهناك القليل من التدريب للمديرين على أنظمة الحوكمة، وضعف النظام القانوني الذي يحكم الأنشطة (Masli&Mangena, 2019). في عام 2013، أصدر البرلمان الليبي، المؤتمر الوطني العام (GNC)، قانونًا جديدًا يجيز تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال تحويل جميع البنوك من المؤسسات التقليدية إلى المؤسسات الإسلامية. وبدعم قوي من معظم شرائح المجتمع (عبد الصالح، 2017)، بدأ مصرف ليبيا المركزي عملية تحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام مصرفي إسلامي (Masli&Mangena, 2019).

في الوقت الحالي، تخضع عمليات التدقيق والمراجعة لديوان المحاسبة الليبي والذي يهتم بتسيير التدقيق وكل ما يتعلق بذلك، حيث تتمثل المهام فيما يلي:

- تنفيذ برامج العمل الخاصة بنشاط التدقيق الداخلي ومراجعة الإعمال الخاصة بذلك.
- التعامل مع أنظمة المراجعة والضبط المالي الداخلي، ومتابعة تنفيذ القوانين واللوائح المالية المعمول بها.
- تطوير أنظمة مراجعة الإجراءات المالية بالوزارة والتأكد من عدم تعارضها مع التشريعات المنظمة للعمل المالي، والتعامل مع مراجعة شاملة للدفاتر والسجلات والبطاقات.
- المراجعة الداخلية لجميع المصروفات والإيرادات والتحقق من عدم تجاوز المخصصات التي تتعلق بالميزانيات.
- 5- فحص ومراجعة مشروع الميزانية والحسابات الختامية وتقديم تقارير عامة إلى الجهات المختصة بالوزارة.
- إجراء التفتيش المفاجئ على الخزائن والمخازن والإشراف على عمليات الجرد المفاجئ والسنوي، والسنوي داخل المؤسسات والبنوك.
- العمل على توفير تعديلات خاصة بالسجلات والدفاتر والنماذج المحاسبية بالتنسيق مع الإدارات المختصة.
- الرد على كل الاستفسارات التي تتعلق بالملاحظات التي يبديها ديوان المحاسبة حول فحص ومراجعة الحسابات الختامية.
- متابعة الإجراءات الخاصة بالمحافظة على الأصول الثانية والمنقولة.

منهجية البحث

تقوم الدراسة على المنهج الكمي الوصفي التحليلي في جمع البيانات واختبار الفرضيات واستخدم الباحث المنهج الوصفي للتعامل مع البيانات وتصنيفها، بحيث تصف الظاهرة والمجتمع المبحوث والجزء التحليلي بينهما للحصول على نتائج اختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى الاستنتاجات حول أثر أداء المدقق الداخلي على جودة التقارير المالية داخل البنوك التجارية الليبية.

مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في قطاع البنوك التجارية الليبية، حيث سيتم استخدام أسلوب المسح الشامل. وسوف تتكون وحدة المعاينة من الموظفين والمديرين ونوابهم ورؤساء الأقسام الإدارة العليا والوسطى وغيرها في لجان التدقيق في البنوك التجارية الليبية.

أداة الدراسة

أعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاستبانة كونها تناسب هكذا دراسات. يُعرف (Awang) 2010 على الاستبيان على أنه مجموعة من الأسئلة المنظمة المصممة لجمع البيانات المطلوبة للبحث" (ص 131).

الاستبيان هو أيضًا أحد الأدوات الأكثر شيوعًا وتطبيقًا في العلوم الاجتماعية (Dörnyei، 2007). ويضيف أيضًا أنها شائعة لأنها سهلة الإنشاء وقادرة على جمع كمية كبيرة من المعلومات المطلوبة بسرعة. في هذا البحث، سيتم استخدام الاستبيان لجمع المعلومات من موظفي البنك للمساعدة في الإجابة على اسئلة الدراسة وتحقيق اهدافها.

صدق الأداة

بعد انتهاء الباحث من بناء الاستبانة لقياس أثر أداء المدقق الداخلي على جودة التقارير المالية داخل البنوك التجارية الليبية. تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص والاخذ بملاحظاتهم حول بنود المقاييس ومجالاتهم.

طريقة تصحيح المقياس

تم اعتماد مقياس ليكرت خماسي التدريج لتصحيح مقاييس الدراسة، حيث تعطى كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة)، وهي تمثل رقميًا (1,2,3,4،5) على الترتيب للفقرات الموجبة، وكم تم عكس الترتيب على الفقرات السالبة في المقياس وهي (24، 29، 34)، وقد تم اعتماد المقياس الآتي لأغراض تحليل النتائج كما هو موضح من خلال استخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للبدائل} - \text{الحد الأدنى للبدائل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = \mathbf{1.33}$$

- المدى الأول: (1 + 1.33 = 2.33)، وعليه يصبح التقدير أقل من أو يساوي (2.33) مؤشرًا منخفضًا.
- المدى الثاني: (2.33+ 1.33 = 3.66)، أكبر من (2.33) وأقل من (3.67) مؤشرًا متوسطًا.
- المدى الثالث: (3.67+ 1.33 =5)، وعليه يصبح التقدير أكبر من أو تساوي (3.67) مؤشرًا مرتفعًا.

نتائج الدراسة

قام الباحث بتوزيع 300 استبانة على البنوك الليبية. بعد حوالي ثلاثة اسابيع، تم جمع 284 (94.6٪) استبانة من البنوك الليبية. من بينها، كانت 16 غير صالحة للتحليل وبالتالي تم حذفها من التحليل. لذلك، كان معدل الاستجابة الفعالة للدراسة الحالية (89.3٪).

الجدول رقم (1) المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة.

	التكرارات	**النسبة المئوية**
الجنس		
ذكر	195	68.7
انثى	89	31.3
العمر		
اقل من 35 سنة	72	25.4

من 35 – 45	81	28.5
من 46–55 سنة	124	43.7
سنة فاكثر 55	7	2.5
المؤهل العلمي		
دبلوم	17	6.0
بكالوريوس	196	69.0
ماجستير	35	12.3
دكتوراة	36	12.7
الخبرة العملية		
أقل من 5 سنوات	57	20.1
5–10	110	38.7
11–15	43	15.1
أكثر من 15 سنة	74	26.1
التخصص الوظيفي		
عضو لجنة مراجعة	225	79.2
مدير ادارة مراجعة	17	6.0
رئيس قسم مراجعة	42	14.8
عدد المراجعين الداخليين في الدائرة		
1–5مراجع/مراجعين	129	45.4
6–10مراجعين	105	37.0
11–15مراجع	23	8.1
16–20مراجع	11	3.9
أكثر من 20 مراجع	16	5.6

يوضح الجدول اعلاه عدد كل من الذكور والاناث، حيث بلغ عدد الذكور ما نسبته 68.7% وكان عددهم 195 مستجيب واما الاناث فقد كانت النسبة 31.3% والعدد 89. يتبين لنا من الجدول اعلاه أن الذكور هم النسبة الاعلى وذلك راجع الى الثقافة السائدة في مجتمعنا حيث يؤمن الكثير من افراد المجتمع الى سيادة دور الرجل على المرأة في القطاعات الغير تعليمية والنظر الى أن أفضل عمل للمرأة في مجتمعنا يكون في القطاع التعليمي، ويؤكد ذلك دراسة قام بها ابو ملحم (2017) حيث ذكر أن أعلى نسبة للمرأة العاملة في المجتمع العربي هي في قطاع التعليم.

وكما يتبين لنا من خلال الجدول رقم (1) أنه 43.7% من المستجيبين كانت اعمارهم بين 46-55 سنة وكان عددهم 124 مستجيب من أصل 284 وهي النسبة الاعلى بين المستجيبين، يليها الذين كانت اعمارهم ما بين 35 سنة الى 45 سنة فقط كانت نسبتهم 28.5% وكان عددهم 81 مستجيب، يليها الذين اعمارهم بين أقل من 35 سنة حيث كانت نسبتهم 25.4% وعددهم 72. وأما النسبة الاقل فكانت للذين اعمارهم أكثر من 55سنة بنسبة 2.5% وقد تُعزى هذه النتيجة الى أن أكثر المدراء في البنوك هي من فئة الأكثر خبرة

الذين اعمارهم ما بين 46 الى 55، حيث تسعى البنوك الى النظر دوما في تعزيز دور الخبرة في قيادة البنوك والسعي لتحقيق الأداء الافضل والمتميز لتحقيق الميزة التنافسية لهذه البنوك.

ويوضح الجدول رقم (1) المؤهلات العلمية لكل من المستجيبين حيث كان نسبة من يحملون درجة البكالوريوس فقط 69% وعددهم 196 وهي تعتبر اعلى نسبة متبوعة بنسبة الحاصلين على درجة دكتوراة ونسبتهم 12.7% واما عددهم فهو 36 مستجيب، وبالنسبة للحاصلين على درجة ماجستير من المستجيبين فقط كانت نسبتهم 12.3% وعددهم 35 مستجيب، واقل نسبة كانت للمستجيبين الحاصلين على درجة دبلوم ونسبتهم 6% وعددهم 17 مستجيب. يتبين لنا من خلال الجدول أن أكثر نسبة من العاملين في قطاع البنوك التجارية هي ممن يحملون درجة البكالوريوس وذلك أن القطاعات المصرفية بشكل عام والبنوك بشكل خاص تسعى الى استقطاب المتعلمين الذين هم حاصلون على درجة البكالوريوس بنسبة أكبر.

يوضح الجدول رقم (1) الخبرة العملية للمستجيبين، حيث كانت مقسمة الى أربع فئات، فالنسبة الاعلى كانت للذين خبرتهم من 11 الى 15 سنة بنسبة 38.7% وعددهم 110 مستجيب واما النسبة التي تليها فكانت للذين خبرتهم أكثر من 15 سنة بنسبة 26.1%، وعددهم 74، يليها اللذين خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسة 20.1% وعددهم 57، وأما النسبة الاقل فكانت للذين خبرتهم أكثر من 5 إلى 10 سنوات ونسبتهم 15.1% وعددهم 43.

يوضح الجدول اعلاه التخصص الوظيفي للمستجيبين فقد كانت مقسمة الى ثلاث فئات، فالنسبة الاعلى كانت للذين في عضوية لجنة المراجعة ونسبتهم 79.2% وعددهم 225 مستجيب، واما النسبة التي تليها فكانت للذين في مركز رئيس قسم مراجعة بنسبة 14.8%، وعددهم 42، يليها اللذين في مركز مدير ادارة مراجعة بنسة 6% وعددهم 17 وهي النسبة الاقل. كما يوضح الجدول (1) أيضاً عدد المراجعين الداخليين في الدائرة للمستجيبين فقد كانت مقسمة الى 5 أقسام، فالنسبة الاعلى كانت للذين في الفئة من 1-5 مراجعين بنسبة 45.4%، يليها الذين عددهم من 6-10 مراجعين بنسبة 37%، وأما الذين عددهم من 11-15 فقد كانت نسبتهم 8.1%، يليها الذين عددهم أكثر من 20 مراجع بنسبة 5.6%، وأما الأقل نسبة فكانت للذين عددهم من 16-20 مراجع بنسبة 3.9%.

للإجابة عن أسئلة الدراسة، قام الباحث بعمل اختبار الانحدار الخطي المتعدد والبسيط بين كل علاقة كما هو موضح بالفرضيات لمعرفة أثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي، الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة على التقارير المالية للبنوك الليبية.

نص الفرضية الأولى: **لا** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي، الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة على التقارير المالية للبنوك الليبية.

جدول (2) اختبار الفرضية الأولى.

الدالة الاحصائية	قيمة (ت) (t)	معاملات قياسية	معاملات غير قياسية				
		قيمية بيتا	معدل الانحراف	قيمة (ب)	قيمة (ف) (f)	مجموع قيمة ($ر^2$) (R^2)	
.000	5.954		.222	1.324	69.053	.0197	(Constant)	1
.000	8.310	.444	.058	.480			المدقق الداخلي	
المتغير التابع: جودة التقارير المالية								

يتبين لنا من الجدول اعلاه أنه يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) بين كل من أداء المدقق الداخلي بأبعاده (حجم إدارة التدقيق الداخلي، الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية حيث كانت الدالة الاحصائية (0.000) وهي اقل من (0.05) وكما أن قيمة ($ر^2$) جاءت كما يلي (0.197)، وقيمة (ف) (69.053) وعليه نرفض الفرضية الصفرية الاولى الرئيسية فيما يخص العلاقة بين أداء المدقق الداخلي بأبعاده (حجم إدارة التدقيق الداخلي، الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية في قطاع البنوك الليبية.

للإجابة عن هذا السؤال (1-1) قام الباحث بعمل اختبار للفرضية **H_{0_1}: لا** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أداء المدقق الداخلي (الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة على التقارير المالية للبنوك الليبية.

H_{0_2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أداء المدقق الداخلي (الاستقلالية) علي جودة التقارير المالية: دراسة علي التقارير المالية للبنوك الليبية.

جدول (3) اختبار اختبار للفرضية H_{0_1}

		معاملات غير قياسية		معاملات قياسية	قيمة (ت) (t)	الدالة الاحصائية
		قيمة (ب)	معدل الانحراف	قيمية بيتا		
1	(Constant)	1.270	.342		3.716	.000
	استقلالية	.466	.085	.311	5.504	.000
المتغير التابع: جودة التقارير المالية						

يتبين لنا من الجدول اعلاه أنه يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) بين كل من الاستقلالية وجودة التقارير المالية حيث كانت الدالة الاحصائية (0.000) وهي اقل من (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الاولى الرئيسية فيما يخص العلاقة بين الاستقلالية وجودة التقارير المالية في قطاع البنوك الليبية.

للإجابة عن هذا السؤال (1-2) قام الباحث بعمل اختبار للفرضية **H_{0_2}: لا** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي) علي جودة التقارير المالية: دراسة على التقارير المالية للبنوك الليبية.

جدول (4) اختبار اختبار للفرضية H_{0_2}

		معاملات غير قياسية		معاملات قياسية	قيمة (ت) (t)	الدالة الاحصائية
		قيمة (ب)	معدل الانحراف	قيمية بيتا		
1	(Constant)	3.202	.099		32.440	.000
	عدد المراجعين الداخليين في الدائرة	-.036-	.046	-.047-	-.797-	.426
المتغير التابع: جودة التقارير المالية						

يتبين لنا من الجدول اعلاه أنه لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.5$) بين كل من عدد المراجعين الداخليين في الدائرة وجودة التقارير المالية حيث كانت الدالة الاحصائية (0.426) وهي اكثر من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية H_{0_2} والتي تقول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أداء المدقق الداخلي (حجم إدارة التدقيق الداخلي) علي جودة التقارير المالية: دراسة علي التقارير المالية للبنوك الليبية.

الخاتمة

جاءت نتائج الدراسة متفاوتة ما بين وجود تأثير من عدمه بين متغيرات وذلك باستخدام المدقق الداخلي بأبعاده (الاستقلالية وحجم إدارة التدقيق الداخلي) وجودة التقارير المالية، حيث يمكننا القول إن هذه النتائج تتوافق مع الدراسات السابقة ومنها (Nurunnabi et al., 2020). بصورة اخرى، يذكر (Elmghaamez & Ntim, 2016)أنه وفي هذا السياق ووفقًا للقانون التجاري الليبي لعام 1953، يجب أن يكون لدى جميع الشركات العامة الليبية إدارة تدقيق داخلي يرأسها مديروهو التزام تام بمعايير التدقيق الدولية ومنها الاستقلالية وحجم لجنة التدقيق. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الشركات العامة الليبية تعيين مدققين خارجيين لتدقيق بياناتها المالية في المقام الأول للأغراض الضريبية. بعد ذلك، أنشأت الحكومة الجمعية الليبية للمحاسبين والمراجعين في عام 1975 بهدف رفع معايير المحاسبين والمراجعين مهنياً (Ahmad, & Gao 2004). بعد ذلك، أصدرت الحكومة الليبية القانون القانوني لعام 1996 (رقم 55)، والذي يتطلب تدقيق الشركات العامة من قبل المدقق العام. وفقًا لقانون عام 1973، رقم 116 (القسم الفرعي 32)، يجب على المدقق التسجيل في معهد المحاسب القانوني قبل أن يتمكن من ممارسة مهامه كمدقق حسابات. وعليه يجب أن يمتثل ويسعى الى تطبيق المعايير الدولية للتدقيق المحاسبي.

المصادر والمراجع

1. بولخوة، زبيدة، بن زواي، & محمد الشريف. (2016). التدقيق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
2. طواهرى، محمد & مسعود، صديقي، (2003) المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. عمیار، زعیبط، & نور الدین. (2018). أثر التدقيق الداخلي على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

4. Abbott, L. J., Daugherty, B., Parker, S., & Peters, G. F. (2016). Internal audit quality and financial reporting quality: The joint importance of independence and competence. Journal of Accounting Research, 54(1), 3-40.
5. Abdullah, R., Ismail, Z., & Smith, M. (2018). Audit committees' involvement and the effects of quality in the internal audit function on corporate governance. International Journal of Auditing, 22(3), 385-403.
6. Abu-Azza, W. (2012). Perceived effectiveness of the Internal Audit function in Libya: A qualitative study using Institutional and Marxist theories (Doctoral dissertation), University of Southern Queensland
7. Ahmad, N. S., & Gao*, S. S. (2004). Changes, problems and challenges of accounting education in Libya. Accounting Education, 13(3), 365-390.
8. Ahmad, N., Othman, R., Othman, R., & Jusoff, K. (2009). The effectiveness of internal audit in Malaysian public sector. Journal of Modern Accounting and Auditing, 5(9), 53.
9. Al'Alam, M. P. A., & Firmansyah, A. (2019). The effect of financial reporting quality, debt maturity, political connection, and corporate governance on investment efficiency: evidence from Indonesia. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 7(6), 39-56.

10. Ali, A., Selamat, M., Gloeck, J., & Heang, L. (2010). Internal audit in the state and local governments of Malaysia: problems and solutions. International Journal of Accounting and Finance, 2(2), 192-219.
11. Al Matari, E. M., & Mgammal, M. H. (2019). The moderating effect of internal audit on the relationship between corporate governance mechanisms and corporate performance among Saudi Arabia listed companies. Contaduría y administración, 64(4), 9.
12. Alzeban, A. (2010). The effectiveness of internal audit in the Saudi public sector (Doctoral dissertation, University of Exeter). Chicago.
13. Alzeban, A., & Gwilliam, D. (2014). Factors affecting the internal audit effectiveness: A survey of the Saudi public sector. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 23(2), 74-86.
14. Arena, M., & Azzone, G. (2009). Identifying organizational drivers of internal audit effectiveness. International Journal of Auditing, 13(1), 43-60.
15. Arens, A. A., Elder, R. J., Beasley, M. S., & Hogan, C. E. (2016). Auditing and assurance services. Auditing and Assurance Services.
16. Bananuka, J., Nkundabanyanga, S. K., Nalukenge, I., & Kaawaase, T. (2018). Internal audit function, audit committee effectiveness and accountability in the Ugandan statutory corporations. Journal of Financial Reporting and Accounting, 16(1), 138-157.
17. Barac, K., & Van Staden, M. (2014). Internal auditing as a corporate governance mechanism: A comparison between public sector and private sector functions.
18. Betti, N., & Sarens, G. (2021). Understanding the internal audit function in a digitalised business environment. Journal of Accounting & Organizational Change, 17(2), 197-216.
19. Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? Journal of accounting and economics, 48(2-3), 112-131.
20. Bou-Raad, G. (2000). Internal auditors and a value-added approach: the new business regime. Managerial auditing journal, 15(4), 182-187.
21. Burnaby, P. A., & Hass, S. (2011). Internal auditing in the Americas. Managerial auditing journal, 26(8), 734-756.
22. Chang, Y. T., Chen, H., Cheng, R. K., & Chi, W. (2019). The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal control over operations and compliance. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(1), 1-19.
23. Ching, C. P., Teh, B. H., San, O. T., & Hoe, H. Y. (2015). The Relationship among Audit Quality, Earnings Management, and Financial Performance of Malaysian Public Listed Companies. International journal of economics & management, 9(1).
24. Cohen, A., & Sayag, G. (2010). The effectiveness of internal auditing: an empirical examination of its determinants in Israeli organisations. Australian Accounting Review, 20(3), 296-307.
25. Dellai, H., & Omri, M. A. B. (2016). Factors affecting the internal audit effectiveness in Tunisian organizations. Research Journal of Finance and Accounting, 7(16), 208-221.
26. Dickins, D. & O'Reilly, D. (2009). "The qualifications and independence of internal auditors". Ed. Internal Auditing, Volume 24(3), pp.14-21.
27. Elbannan, M. A. (2011). Accounting and stock market effects of international accounting standards adoption in an emerging economy. Review of Quantitative Finance and Accounting, 36, 207-245.

28. Elmghaamez, I., & Ntim, C. G. (2016). Assessing the effectiveness of internal governance controls: The case of internal auditors' skills and challenges in Libya. Corporate Ownership and Control Journal.
29. Feizizadeh, A. (2012). Strengthening internal audit effectiveness. Indian Journal of Science and Technology, 5(5), 2777-2778.
30. Hazaea, S. A., Tabash, M. I., Khatib, S. F., Jinyu, Z. H. U., & Al-Kuhali, A. A. (2020). The impact of internal audit quality on financial performance of Yemeni commercial banks: an empirical investigation. The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB), 7(11), 867-875.
31. Holt, T. P., & DeZoort, T. (2009). The effects of internal audit report disclosure on investor confidence and investment decisions. International Journal of Auditing, 13(1), 61-77.
32. IIA (2017), "International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing (STANDARDS)", available at: https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Standards.aspx.
33. Jarah, B., Jarrah, M. A. A. L., & Al-Zaqeba, M. (2022). The role of internal audit in improving supply chain management in shipping companies. Uncertain Supply Chain Management, 10(3), 1023-1028.
34. Jonas, G. J., & Blanchet, J. (2000). Assessing quality of financial reporting. Accounting horizons, 14(3), 353-363.
35. Kariuki, G. M. (2009). Institutional investors' perceptions on quality of financial reporting in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
36. Knechel, W. R. (2021). The future of assurance in capital markets: Reclaiming the economic imperative of the auditing profession. Accounting Horizons, 35(1), 133-151.
37. Lee, T. A. (Ed.). (2020). The evolution of audit thought and practice (Vol. 18). Routledge.
38. Lenz, R., & Hahn, U. (2015). A synthesis of empirical internal audit effectiveness literature pointing to new research opportunities. Managerial Auditing Journal.
39. Mihret, D., & Wondim Yismaw, A. (2007). Internal audit effectiveness: an Ethiopian public sector case study. Managerial auditing journal, 22(5), 470-484.
40. Newman, W., & Comfort, M. (2018). Investigating the value creation of internal audit and its impact on company performance. Academy of Entrepreneurship Journal, 24(3), 1-21.
41. Nurunnabi, M., Jermakowicz, E. K., & Donker, H. (2020). Implementing IFRS in Saudi Arabia: evidence from publicly traded companies. International Journal of Accounting & Information Management, 28(2), 243-273.
42. Prawitt, D. F., Smith, J. L., & Wood, D. A. (2009). Internal audit quality and earnings management. The accounting review, 84(4), 1255-1280.
43. Rahahleh, I. (2016). The Effectiveness of Jordan University's Internal Auditing Unit. DIRASAT: EDUCATIONAL SCIENCES, 43.
44. Rehman, A. (2022). Organizational Corruption Prevention, Internal Audit, and Sustainable Corporate Governance: Evidence from Omani Public Listed Companies. International Journal of Social Sciences and Economic Review, 4(2), 10-22.
45. Rogala, P., & Wereda, W. (2015). Factors affecting the effectiveness of internal audits of quality management system. Hyperion International Journal of Econophysics & New Economy, 8(2), 401-408.
46. Rysin, V., Galenko, O., Duchynska, N., Kara, N., Voitenko, O., & Shalapak, A. (2021). Financial convergence as a mechanism for modifying sectors of the global financial services market. Universal Journal of Accounting and Finance, 9(1), 65-73.

47. Sarens, G. (2009). Internal auditing research: Where are we going? Editorial. International Journal of Auditing, 13(1), 1-7.
48. Sarens, G., & De Beelde, I. (2006). The relationship between internal audit and senior management: A qualitative analysis of expectations and perceptions. International Journal of Auditing, 10(3), 219-241.
49. Selim, G., Woodward, S., & Allegrini, M. (2009). Internal auditing and consulting practice: A comparison between UK/Ireland and Italy. International Journal of Auditing, 13(1), 9-25.
50. Soh, D. S., & Martinov-Bennie, N. (2011). The internal audit function: Perceptions of internal audit roles, effectiveness and evaluation. Managerial auditing journal, 26(7), 605-622.
51. Stewart, J., & Subramaniam, N. (2010). Internal audit independence and objectivity: emerging research opportunities. Managerial auditing journal, 25(4), 328-360.
52. Susmanschi, G., & Georgescu, L. S. (2014). Performance evaluation of internal audit. Economics, Management and Financial Markets, 9(1), 485.
53. Vanasco, R. R. (1996). Auditor independence: an international perspective. Managerial Auditing Journal, 11(9), 4-48.